ملخص تنفيذي حول
" تضمين قيم ومبادئ حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية "
القاهرة في 3 يونيو 2025

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء الموافق 3 يونيو 2025، لقاءاً حوارياً موسعاً تحت عنوان: "تضمين قيم ومبادئ حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية"، وذلك في إطار إستعدادات الساحة السياسية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقد شهد اللقاء مشاركة واسعة من قيادات وممثلي عدد من الأحزاب السياسية الممثلة في مجلسي النواب والشيوخ، بهدف مناقشة أهمية إدماج مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في الخطاب والبرامج الحزبية.

يأتي هذا اللقاء في إطار الدور التوعوي والتثقيفي الذي يضطلع به المجلس، والذي يشمل نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز حضورها في السياسات العامة، لا سيما عبر تشجيع الأحزاب السياسية على تبني نهج حقوقي واضح في إختيار مرشحيها وصياغة برامجها ، ويُتوقع أن ينعكس هذا النهج إيجابياً على أداء البرلمان القادم، بما في ذلك صياغة التشريعات التي تُمثل المصلحة الفضلى للمواطنين وتراعي حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

ويُعد هذا اللقاء جزءاً من سلسلة اللقاءات الحوارية التي تنظمها لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس، بالشراكة مع مشروع دعم المجلس القومي لحقوق الإنسان الممول من الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى المجتمعي.

كما يندرج اللقاء ضمن جهود المجلس التي تهدف إلى الاستجابة للتوصيات والملاحظات الصادرة عن اللجنة الفرعية للتصنيف والاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز إستقلالية المجلس وفعاليته، مما يعكس إلتزامه بدوره كمؤسسة وطنية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب السعي لتحفيز كافة مؤسسات الدولة على تضمين هذه القيم في سياساتها وممارساتها.

- وقد شارك في هذا اللقاء نخبة من ممثلي الأحزاب السياسية الأعضاء في البرلمان بغرفتيه، من بينهم:

" حزب مستقبل وطن، حزب حماة وطن، حزب الوفد، الحزب الشعبي الجمهوري، حزب الإصلاح والتنمية، حزب النور، حزب الجبهة الوطنية، حزب الوعي، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، حزب العدل، حزب الكرامة، حزب الدستور، حزب التجمع الوطني

الوحدوي، الحزب الناصري، حزب المحافظين، حزب المؤتمر، حزب الجيل، حزب التحالف الشعبي" .

- فعاليات الجلسة الإفتتاحية:

- كلمة السيد الأستاذ. محمد أنور السادات – عضو المجلس وأمين لجنة الحقوق المدنية والسياسية.

إفتتح السيد الأستاذ .محمد أنور السادات، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان وأمين لجنة الحقوق المدنية والسياسية، فعاليات اللقاء، مشيراً إلى التحديات المتزايدة التي تواجه الأحزاب السياسية مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، لا سيما ما يتعلق بضرورة تضمين مبادئ وقيم حقوق الإنسان في برامجها الانتخابية وخطابها السياسي.

وأكد سيادته أن المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبدعم كبير من الدولة ومؤسساتها قام خلال الفترة الماضية بخطوات جادة للاستجابة إلى الملاحظات الواردة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل بشأن مصر، خاصة تلك المتعلقة بإستقلالية وفعالية المجلس، والتي وردت ضمن تقرير اللجنة الفرعية للتصنيف والاعتماد.

وفي هذا السياق، يعمل المجلس على توسيع نطاق حركته وفتح مساحات أوسع لممارسة اختصاصاته بحرية وفعالية.

كما أشار سيادته إلى أن المجلس يستعد للمشاركة في جلسة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة التي ستُعقد في جنيف خلال شهر يوليو، حيث سيُعرض خلالها ما تم إتخاذه من خطوات وتحسينات على مستوى الأداء المؤسسي والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وإختتم سيادته مداخلته بالتأكيد على أن المجلس يواجه تحديات جسيمة تتطلب تضافر الجهود والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة، من أحزاب سياسية ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب البرلمان بغرفتيه، وكافة الجهات التشريعية والتنفيذية والرقابية، من أجل دعم مسار حقوق الإنسان في مصر وتحقيق تقدم ملموس ومستدام.

- كلمة السيد الدكتور/ هاني إبراهيم – الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان

إستهل السيد الدكتور . هاني إبراهيم الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان كلمته الافتتاحية بالإشادة بالدور الفاعل الذي تضطلع به لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس، بالتعاون مع مشروع الاتحاد الأوروبي بقيادة الدكتور. مجدي عبد الحميد، المدير التنفيذي للمشروع.

وأكد أن المجلس يسعى لأن يكون منصة حوار وتشاور فاعلة حول مختلف القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بما يعزز من مكانة المجلس كمؤسسة وطنية مستقلة تسهم في خدمة المجتمع والدولة، رغم عدم كونه جهة حكومية تنفيذية.

وأشار الدكتور. هاني إلى إمتلاكه خبرة طويلة في مجال البنية الحزبية وصياغة البرامج السياسية، مؤكداً على أهمية أن تنطلق برامج الأحزاب من منظور حقوقي واضح ينعكس في رسائلها وخطابها السياسي، بما يضمن إلتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، ويعزز ثقافة الحقوق والواجبات في المجتمع.
وشدّد على ضرورة أن يكرّس الخطاب الحزبي مبدأ تكافؤ الفرص والتمتع الكامل بالحقوق لكافة المواطنين مع التركيز على تعزيز الحق في المشاركة السياسية.

كما دعا سيادته إلى الخروج من هذا اللقاء بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ يمكن للأحزاب السياسية تبنيها وترجمتها ضمن برامجها الانتخابية، مشيراً إلى أهمية إجراء دراسة تحليلية لاحقة لفترة الانتخابات تهدف إلى تقييم مدى إلتزام الأحزاب بالنهج الحقوقي في إعداد برامجها.

وفي هذا السياق، كشف الأمين العام عن قيام المجلس حالياً بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية المتخصصة بالتعاون مع 61 منظمة أهلية حصلت على تصاريح بمتابعة الانتخابات، حيث ستُعقد أربع دورات تدريبية تركز على المهارات الأساسية لرصد ومتابعة العملية الانتخابية من منظور حقوقي ،كما تتضمن البرامج التدريبية آليات قياس أثر المشاركة الانتخابية وأدوات المتابعة الفعالة.

وأكد في ختام كلمته أن المجلس سيواصل جهوده لتعزيز حضوره ومساهمته في الحياة السياسية والحزبية في مصر، من خلال الأدوار المنوطة به، ووفقاً لإختصاصاته المنصوص عليها في القانون، وبما يخدم رسالته في دعم وتعزيز حقوق الإنسان.

- كلمة السيد الدكتور/ مجدي عبد الحميد – المدير التنفيذي لأنشطة مشروع التعاون مع الإتحاد الأوروبي .

أشار الدكتور. مجدي عبد الحميد إلى حرص المجلس على دعوة جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان وممثليهم لإتاحة منصة حوارية جامعة وشاملة.

وأكد سيادته أن هذه المناسبة تمثل فرصة مهمة لطرح أحد الملفات ذات الأولوية، وهو ملف تعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن هناك جهوداً حثيثة ومفاوضات جارية منذ فترة بهدف إعداد مسودة قانون جديدة تواكب التحديات المعاصرة، وتُسهم في تعزيز قدرة المجلس على أداء دوره وإستيفاء إختصاصاته بكفاءة واستقلالية.

وفي هذا الإطار دعا د. مجدي ممثلي الأحزاب إلى دعم المقترحات الخاصة بتعديل القانون تحت قبة البرلمان، انطلاقاً من المسؤولية الوطنية المشتركة، وبما يعزز الإطار القانوني المنظّم لعمل المجلس ويُمكّنه من تنفيذ مهامه في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر وفقاً للمعايير الدولية.

تضمن اللقاء جلستين للحوار والنقاش كالتالي :

- الجلسةالأولى : بعنوان " حقوق الإنسان أساس المواطنة الكاملة "

إدارة الجلسة : الدكتور . أيمن زهري عضو المجلس القومي لحقوق الانسان
المتحدثة :الأستاذة الدكتورة .هويدا عدلي – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

- الجلسة الثانية والاخيرة بعنوان : " حقوق الانسان وحماية المبادئ الدستورية – مناقشة قانون المجلس القومي لحقوق الانسان "

إدارة الجلسة : الدكتور .مجدي عبد الحميد – المدير التنفيذي لأنشطة مشروع التعاون مع الإتحاد الأوروبي .
المتحدثة : الأستاذة الدكتورة . وفاء بنيامين – عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان .

- الجلسة الختامية تضمنت توصيات اللقاء

والتي تُمثل خارطة طريق نحو تكريس ثقافة حقوق الإنسان داخل البنية الحزبية والسياسية، وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان كمحفز أساسي على تطوير الحياة الديمقراطية في مصر.

- **التوصيات الختامية: نحو تعزيز إدماج حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وبناء على مداخلات ممثلي الأحزاب وخبراء حقوق الإنسان، تم التوافق على مجموعة من التوصيات العامة والمقترحات العملية التالية:**

- **أولاً : التوصيات العامة لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في البرامج الحزبية**

- تعزيز إدماج مبادئ حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، من خلال تضمين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل ممنهج وواقعي، بما يعكس التزاماً فعلياً بحقوق المواطنة ويُترجم في السياسات العامة والتشريعات.

- دعوة الأحزاب إلى تبني خطاب سياسي قائم على نهج حقوقي واضح، يُعزز ثقافة المشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويُرسّخ مبدأ المواطنة المتساوية.

- تشجيع الأحزاب على إختيار مرشحيها بناء على معايير تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالحق في التمثيل العادل، والتمكين السياسي للفئات المهمشة.

- تبني مقاربة شاملة لحقوق الإنسان داخل البرامج الحزبية، تقوم على الترابط بين مختلف الحقوق دون إنتقائية، وتؤكد على القيم الدستورية والمعايير الدولية.

- دعوة الأحزاب إلى تبني ميثاق شرف حزبي قائم على مبادئ حقوق الإنسان، يحدد إلتزامات واضحة تتعلق بالخطاب السياسي، والتمويل، والممارسات الانتخابية، ويُعزز ثقافة احترام الرأي الآخر.

- إنشاء جائزة وطنية باسم الراحل الدكتور محمود عزمي، تُمنح سنوياً لإحدى الشخصيات أو المبادرات التي تسهم بجهود ملموسة في مواجهة الظلم، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر القيم الإنسانية، على أن تكون الجائزة برعاية المجلس القومي لحقوق الإنسان وبالشراكة مع المجتمع المدني والجهات المعنية.

- إطلاق رسالة دورية صادرة عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، تُعنَى بعرض وتحليل المواقف الحقوقية للمجلس بشأن القضايا الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وتُبرز مطالبه

وتوصياته بشأن التشريعات والسياسات العامة، وذلك بما يعزز حضوره الإعلامي والمؤسسي كصوت مستقل لحقوق الإنسان في مصر.

- التأكيد على أهمية إشراك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة البرامج الحزبية وتمثيلهم داخل الهياكل التنظيمية، بما يرسخ مبدأ الشمول والتمكين والمساواة.

- حث وسائل الإعلام الحزبية والمستقلة على تبني خطاب حقوقي متوازن، يدعم المشاركة السياسية الواعية، ويواجه خطاب الكراهية والتحريض، خاصة خلال فترات الانتخابات.

- **ثانياً: مقترحات عملية لتطوير أداء المجلس القومي لحقوق الإنسان**

- دعم التعديلات التشريعية المقترحة على قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان، من خلال التنسيق مع ممثلي الأحزاب داخل البرلمان، بما يُعزز استقلاليته المؤسسية، ويوسع صلاحياته في الرصد والمتابعة.
- الاستمرار في التفاعل الإيجابي مع ملاحظات اللجنة الفرعية للتصنيف والاعتماد (GANHRI)، بما يضمن الحفاظ على تصنيف المجلس في الفئة (أ)، ويعكس إلتزامه بالمعايير الدولية.
- تعزيز التعاون بين المجلس والأحزاب السياسية في إعداد تقارير الظل، الموازية للتقارير الرسمية المقدمة للآليات الأممية، لتعكس رؤى متعددة حول وضع الحقوق والحريات في مصر.
- توسيع المساحات المتاحة للمجلس لممارسة صلاحياته بحرية وفعالية، من خلال تفعيل آليات الحوار والتعاون مع كافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية.
- تعزيز دور المجلس كمنصة للحوار الوطني في القضايا الحقوقية ذات الصلة بالحياة السياسية والحزبية، بما يعكس طبيعته الاستشارية والتنسيقية.

- **ثالثاً: إجراءات لتعزيز المشاركة السياسية من منظور حقوقي**

- دعوة المجلس لتقديم توصية جماعية إلى الجهات المختصة بمناسبة عيد الأضحى، تطالب بالإفراج عن المحبوسين إحتياطياً والعفو عن سجناء قضايا الرأي والتعبير الذين لم تصدر بحقهم أحكام باتة، في إطار تعزيز المصالحة المجتمعية والحقوقية.

- إطلاق برامج تدريبية موجهة للكوادر الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، تركز على إدماج حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية، ورصد الإنتهاكات خلال الإنتخابات، وتعزيز الشفافية والنزاهة.

- إجراء مراجعات تحليلية دورية للبرامج والسياسات الحزبية، لتقييم مدى توافقها مع المعايير الحقوقية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء السياسي.

- إنشاء مرصد وطني لرصد الأداء الحقوقي للأحزاب خلال الاستحقاقات الإنتخابية، يتولى توثيق الانتهاكات، وتحليل الخطاب السياسي، ومتابعة مدى الإلتزام بالمعايير الحقوقية.

- تشجيع الأحزاب على تطوير آليات تواصل فعالة مع المواطنين، خاصة الفئات المهمشة، والعمل على تبني سياسات تعكس الإحتياجات الفعلية للمجتمع.

- تشجيع الأحزاب على تبني برامج تأهيل للمرشحين المحتملين تركز على ثقافة حقوق الإنسان، وحوكمة الحملات الانتخابية، والمسؤولية المجتمعية.

- تشجيع إنشاء لجان أو وحدات داخل الأحزاب تُعنى بمتابعة قضايا حقوق الإنسان، وإعداد تقارير دورية ومقترحات تستند إلى مؤشرات حقوقية قابلة للقياس.

- دعم مبادرات التحالف والتنسيق بين الأحزاب في القضايا الحقوقية الكبرى، مثل العدالة الاجتماعية، التعليم، وحرية التعبير، لتشكيل جبهة سياسية تدعم الحقوق الجامعة.

- تطوير الدور التوعوي للأحزاب في التنشئة السياسية، بما يعزز ثقافة المشاركة والمواطنة، خصوصاً بين الشباب والطلبة.

- تمكين الأحزاب من أداء دورها الرقابي في البرلمان، من خلال تفعيل أدوات المساءلة البرلمانية، وتعزيز التفاعل مع القواعد الشعبية.

- دعوة الدولة إلى توفير بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة للتعددية الحزبية، تكفل حرية التنظيم، وتحمي الأحزاب من التدخلات أو الضغوط.